توطين البدو الرحل في منطقة الساحل الإفريقي: تنمية تحفظ الهوية

The settlement of nomads in the Sahel region: developing identity preservation

نبيل بويبية*
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة– الجزائر
bouibia@gmail.com

تاريخ الارسال:26 /04/ 2021 تاريخ القبول:06 /05/ 2021 تاريخ النشر:2021/06/08

ملخص:

يعتبر التنافس في الحيازة على الموارد بكافة أشكالها من أهم أسباب النزاعات العرقية في الساحل، حيث الموارد الاقتصادية محدودة والموجود منها لا يوزع بطريقة عادلة، والجماعات المسيطرة تشبع حاجاتهاأولاً مما يؤدي إلى حرمان الجماعات المهمشة، وبالتالي يأخذ التنافس على الموارد شكل الصراع العرقي، الذي يزداد حدة لأن الدولة ضعيفة أو منحازة إلى طرف على حساب آخر، مع اتباعها لنهج تنموي غربي يناقض طبيعة هذه المجتمعات.

مما يجعل من الحلول الاقتصادية التنموية مهمة ضرورية، لكن كيفية تنفيذ هذه الحلول تطرح اشكالات كثيرة حول مدى فاعليتها، لذلك تناقش هذه المقالة التساؤل التالي: هل يمكن وضع برامج تنموية لتوطين البدو الرحل تكون برامج ذات طابع اجتماعي تحفظ هوية وعادات وتقاليد سكان هذه المناطق وتوفر لهم سبل العيش المستدام؟.

الكلمات المفتاحية: التوطين، الساحل، البدو، الأمن، التنمية.

Abstract

Competition in the possession of resources in all its forms is one of the most important causes of ethnic conflicts in the Sahel, in this region the economic resources are limited and the existing ones are not distributed in a fair way, where the dominant groups satisfy their needs first, which leads to the deprivation of marginalized groups, and thus competition for resources takes the form of ethnic conflict Which increases when the state is weak or biased to one party at the expense of another, while following a Western development approach that contradicts the nature of these societies.

These challenges in the Sahel region make developmental economic solutions a necessary task, but how to implement these solutions raises many problems about the extent of their effectiveness, so this article discusses the following question: Can developmental programs be put in place to settle nomads ,which are programs of a social nature that preserve identity and customs And the traditions of the inhabitants of these areas provide them with a sustainable livelihood?

Key words: settlement, coastal, Bedouin, security, development

* المؤلف المرسل

مقدمة

يعتبر التغير الاجتماعي العميق كظاهرة إنسانية وتاريخية عرفتها جل المجتمعات والثقافات، تتميز بقدرتها على خلخلة البنيات الاجتماعية والسياسية والثقافية للأنظمة، ويعتبر التفسير الاقتصادي أحد المداخل الأساسية التي قدمها الباحثون للتغيير الاجتماعي العميق. فالحركات السلمية أو العنفية، والفوضى، والثورة، كحشد أو كحركة تغيير اجتماعي راديكالي، عادة ما يكون لها جذر اقتصادي، يدفعها ويحكم تطورها، ويشكل نتائجها.

وهذا الأمر ينطبق على حالة منطقة الساحل فالنزاعات في هذه المنطقة عادة تحدث كنتيجة للحرمان من الحاجات الأساسية للإنسان، كالأمن من الاعتداء الجسماني، والرفاهية والاعتراف بالهوية، وإتاحة الفرصة للمشاركة في السلطة وعملية اتخاذ القرار، والولاية على الموارد الطبيعية، وتوفير العدالة التوزيعية، والتي عادة ما تحرم منها الجماعات ذات الهوية المغايرة لهوية الجماعة الغالبة أو المسيطرة، أو تهدد بالحرمان منها، وبالتالي أصبح التهديد مصدر خوف بالنسبة لها،

ويعتبر التنافس في الحيازة على الموارد بكافة أشكالها من أهم أسباب النزاعات العرقية في الساحل، ففي هذه المنطقة الموارد الاقتصادية محدودة والموجود منها لا يوزع بطريقة عادلة، حيث الجماعات المسيطرة تشبع حاجاتها أولاً مما يؤدي إلى حرمان الجماعات المهمشة، وبالتالي يأخذ التنافس على الموارد شكل الصراع العرقي، الذي يزداد حدة لما تكون الدولة ضعيفة أو منحازة إلى طرف على حساب آخر.

إن هذه التحديات التي تشهدها منطقة الساحل يجعل من الحلول الاقتصادية التنموية مهمة ضرورية لذلك تطرح هذه المداخلة التساؤل التالي: هل يمكن وضع برامج تنموية لتوطين البدو الرحل تكون برامج ذات طابع اجتماعي تحفظ هوية وعادات وتقاليد سكان هذه المناطق وتوفر لهم سبل العيش المستدام؟.

وسنجيب على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

I- مقاربة الحرمان النسبي في تفسير تحديات التنمية في منطقة الساحل.

II- التنمية الصحراوية بمفهوم دول المنطقة: مشاريع اقتصادية ذات طابع اجتماعي.

III- توطين البدو: تنمية بشرية مع الحفاظ على الهوية.

I- مقاربة الحرمان النسبي في تفسير تحديات التنمية في منطقة الساحل

من أبرز النظريات في تفسير التظاهرات الاحتجاجية وحالات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، نظرية الحرمان النسبيّ وهو مصطلح يستخدم في العلوم الاجتماعية لوصف مشاعر أو حالات من الحرمان الاقتصادي والسياسي، أو الاجتماعي، في دولة أو منطقة ما، وهو الحالة التي يحرم فيها شخص أو مجموعة أشخاص من الأمر الذي يعتقدون أنه يحق لهم، في حين أن شخصا آخر أو مجموعة أخرى تمتلكه، فهو حرمان نسبي بين طرفين؛[1]

والحرمان النسبي المحسوب على أساس المقارنة الشخصية يعتبر حرمانا شخصيا متمركزا حول الذات، وهو حرمانا أنانيا. أما الحرمان النسبي القائم على المقارنة الجماعية فيعتبر حرمانا جماعيا مشتركا. وتشير

الأبحاث أن الشعور الجماعي المشترك بالحرمان النسبي له أهمية كبيرة في الدفع نحو المشاركة الكبيرة في الحركات الاحتجاجية[2].

وبجانب نظرية الحرمان النسبي، اختبر علماء النفس الاجتماعي نجاح نظرية العدالة الاجتماعية القائمة على نظريات المظالم والاحتجاجات في تفسير الحركات الاحتجاجية السلمية والعنيفة. وتميز أدبيات العدالة الاجتماعية بين فئتين من أحكام العدالة، العدالة التوزيعية والعدالة الإجرائية. فالعدالة التوزيعية تشبه الحرمان النسبي، بل تشير إلى نزاهة ومشروعية النتائج، أما العدالة الإجرائية فتشير إلى نزاهة إجراءات اتخاذ القرارات والجوانب المرتبطة بالعملية الاجتماعية (المعاملة بكرامة واحترام، وما إلى ذلك)؛ فالناس يهتمون أكثر بكيفية معاملتهم من قبل السلطات، وهل يمكن للسلطات الوثوق بهم. لذلك قد تكون العدالة الإجرائية مؤشرا أقوى من العدالة التوزيعية للمشاركة في الحركات الاجتماعية، فجوهر السلوك الاحتجاجي هو الشعور بالظلم، حتى لو كانت مشاعر الحرمان النسبي غير شرعية.[3]

ومن ناحية أخرى عرفت الدراسات الغضب الأخلاقي أو السخط الأخلاقي على بعض الشؤون بأنه الإحساس بأنّ القيم أو المبادئ المهمة قد انتهكت، وأصبح هناك تهديد غير متوقّع على الحقوق أو ظروف الناس.

وفي منطقة الساحل نجد موضوع الأزواد له تشابكاته وتفاعلاته سواء من حيث الفواعل أو المصالح، كما أن له أسبابه وأهدافه ونتائجه، خاصة عندما نأخذ بعين الموضوعية أن الحركات الوطنية الازوادية، معظم منتسبيها من الطوارق وأنها تعتمد عقيدة سياسية وطنية، وتعلن هدفها وهو استقلال إقليم أزواد، وتعتبر جيش مالي جيشا محتلا وفق أدبياتها، ويساعدها في ذلك الميول الإسلامية لشعب مالي، وإحساسه بالظلم الواقع عليه، وحياة الفقر والحرمان والتفرقة والتمييز، فنحو نصف السكان يعيشون تحت خط الفقر – على سبيل المثال لا الحصر –وقدد تجلى واضحا ذلك من خلال المعارك التي خاضتها الحركات الأزوادية المسلحة منذ 2012 ضد النظام المالي ووجدت تفاعلا كبيرا لها بين مواطني دولة مالي، بما في ذلك تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بأجندته التي تتجاوز الجغرافيا... بمعنى انه يوجد أوجه متعددة للتيار الديني الجهادي العالمي، الذي يلتقي فيما بينه بمقاطع ومحاور كثيرة في جميع أنحاء العالم، آخذين بعين الاعتبار أن جميع أوجه التيار الديني لا تتلقى دعما من أحد[4].

فالحرمان النسبي في هذه الحالة يعتبر من أهم الاسباب المؤدية الى الظروف الامنية التي تعيشها منطقة الساحل الافريقي ولكنه ليس، الوحيد اذ تلعب العوامل الاقتصادية دورا مهما في توجيه سلوك العنف السياسي عند الناس والمجتمعات البشرية فالحاجة الاقتصادية لا يشبعها أي بديل محتمل وكثرة المشكلات الاقتصادية تؤدي حتما إلى تدمير الحضارة وأسس البناء الاجتماعي، وتترك أثارها على عامة ابناء المجتمع فالبناء الاقتصادي يسبب نمو علاقات اجتماعية معينة فإذا كانت مشبعة اقتصاديا أحدثت التماسك والترابط الاجتماعي وإن كانت عكس ذلك ولدت السلوك العدائي والعنف.

ويعتبر إقليم الساحل الافريقي من أفقر أقاليم العالم، وبالتالي فمن الطبيعي أن تواجه دول الساحل الافريقي بشكل مباشر تحديات الفقر المدقع، وتأثير التغيرات المناخية ودوام ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وسرعة نمو السكان، وضعف الحكامة، والفساد والتوترات الداخلية التي لا تجد حلولا، وخطر العنف الأصولي، والراديكالية، وتجارة المخدرات، والإرهاب المرتبط بالتهديدات الأمنية، وأهم الدول التي تدخل ضمن هذا المجال الجغرافي نجد موريتانيا ومالي والنيجر، ومع طبيعة الظروف الجغرافية فإنه من البداهة أن التحديات تؤثر كذلك على أجزاء من بوركينافاسو وتشاد، وهناك الكثير من التحديات يؤثر على الدول المجاورة بما في ذلك الجزائر وليبيا والمغرب وحتى نيجريا.

ففي النزاعات العنيفة التي تدور حول الموارد الطبيعية في منطقة الساحل الافريقي، تعتمد إقامة تنمية ناجحة على تحليل متين للروابط الموجودة بين النزاعات والموارد الطبيعية حتى تصبح هذه الأخيرة مصدرا للسلم بدلا من مؤججا للحرب، فقد أشارت البحوث التي أجراها برنامج أجندات الاقتصاد في الحروب الأهلية Economic Agendas in Civil Wars (EACW) program إلى اتجاه متزايد في "الطابع الذاتي في تمويل النزاع المسلح المعاصر"، والأهمية الاستراتيجية للموارد الطبيعية المربحة في كثير من النزاعات، والبيئة المتساهلة مع التجارة الدولية، باعتبارها مسائل جديرة بالاهتمام[5].

ويمكن أن تتشكل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية من خلال النزاع حول ما يسمى بالموارد "ذات القيمة العالية" أو النزاع حول ما يسمى بموارد سبل العيش "الشحيحة". ومن أمثلة النزاعات الأولى ما يحدث النيجر، حيث توجد الموارد العالية القيمة مثل اليورانيوم، والماس في صميم النزاعات العنيفة، ومن أمثلة النزاعات الثانية ما حدث في مالي، حيث كان النزاع من أجل السيطرة على الموارد الشحيحة مثل الأراضي الصالحة للزراعة والمياه[6]. ويقول كثير من الخبراء إن الموارد الطبيعية من المرجح أن تؤدي دورا متزايدا في النزاعات في منطقة الساحل الافريقي، حيث أن النمو السكاني وانخفاض الدخل وتغير المناخ يخلق أو يزيد من حدة الفقر.[7]

تشير "لعنة الموارد"[8] أو "مفارقة الوفرة" في بلدان المنطقة إلى الدليل التجريبي على أن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، ومع استمرار الفقر والفساد وعدم الخضوع للمساءلة، يؤدي إلى النزاع العنيف أكثر من الدول التي ليست غنية بالموارد الطبيعية[9]. على الرغم من أن معظم الكتابات عن الموارد الطبيعية دأبت بالحديث على أن وفرتها في البلدان الفقيرة هي السبب في بطء النمو الاقتصادي، والتفاوتات الرأسية والأفقية في الدخل والفساد، وزيادة خطر نشوب النزاعات العنيفة[10].

حيث يمكن أن تسهم محاولات السيطرة على الموارد الطبيعية أو الوصول إليها في منطقة الساحل الافريقي[11] في اندلاع النزاع واستدامته، فبمجرد اندلاع النزاع، يمكن استغلال الموارد الاستخراجية لتمويل الأسلحة والجيوشوالميليشيات، كما تصبح من الاعتبارات الإستراتيجية كسب مساحات جديدة من الأراضي، ومحاولة السيطرة على إقليم غني بالموارد وفي مثل هذه الحالات، يتم تمديد فترة النزاع بسبب مصادر التمويل

الجديدة، وقد اعتبر العديد من العلماء أن نظرية لعنة الموارد الطبيعية تلاحظ فقط وجود علاقة بين ظاهرتين؛ ولا تطرح حلولا من أجل معالجة هذه العلاقة.

فالصادرات السلعية الأولية يمكن أن تزيد من خطر النزاع بأربع طرق: تمويل المتمردين، وتفاقم الفساد في الحكم، وزيادة الحافز للانفصال، وزيادة التعرض للصدمات[12] وكل هذه المحاذير يمكن أن تحصل في منطقة الساحل الافريقي.

كما يمكن أن تؤدي المظالم أربعة أدوار على الأقل في مسابقات الموارد الطبيعية، وفقا لهمفريس Humphreys[13]:

(أ) الآلام المتنامية: قد يؤدي الاعتماد المعتدل على الموارد الطبيعية إلى خلق تفاوتات تنموية مؤقتة بين المجموعات .

(ب) الصدمات والتفاوتات في الأسعار: قد يؤدي الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية إلى حدوث صدمات سعرية والتي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الأفقية الموجودة سابقا (على الرغم من أن مثل هذه الصدمات السعرية قد تؤدي إلى تفاقم الفوارق الطبقية على نحو معقول، بدلا من التفاوت الأفقي بين المجموعات العرقية الوجيهة).

(ج) التهميش الناجم عن الاستخراج: قد تؤثر عملية استخراج الموارد نفسها تأثيرا سلبيا على بعض السكان؛

(د) توزيع الامتيازات: يتم توزيع الموارد جغرافيا ببساطة بطرق تجعل بعض المجموعات تفوق غيرها (أي أنها تعزز العداء من جانب المجموعات السابقة، بدلا من إنشائها في المقام الأول).

ويصف تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كل هذه الآليات تحت عنوان: التوزيع غير المتكافئ لإيرادات الموارد، التي تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الأفقية.[14] حيث يعتبر أن عوامل الموارد البيئية والطبيعية نادرا ما تكون السبب الوحيد لظاهرة النزاع. بيد أن بعض البحوث تظهر أن الإجهاد البيئي واستغلال الموارد الطبيعية "يمكن أن يكونا محركين رئيسيين للنزاع، ويزيدان من حدة العنف ومدته ويعقدان مواجهته".[15] ويؤدي الوصول إلى الاستخدام المباشر للموارد الشحيحة للأراضي والغابات والمياه والحياة البرية إلى تهميش أو استبعاد مجموعات معينة، حيث تصبح أهدافا سهلة للتلاعب السياسي". كما أن استغلال الموارد الطبيعية بسهولة "قد يغير من ديناميات النزاع ويحول النشاط السياسي إلى نشاط اقتصادي".[16]

وتركز معظم نظريات الحرب ومواردها على طبيعة التمويل الذاتي للعديد من النزاعات الأهلية. وعلى هذا قد تتأثر مدة النزاع بالعديد من الآليات التي حددتها همفريس سابقا، بحيث تحرض الموارد على العنف في المقام الأول، وتساعد أيضا على تمويل استمرارها.[17] فالموارد الطبيعية "القابلة للنهب" التي لا يتطلب استخراجها وتجارتها عملا جماعيا تميل إلى تأجيج العنف الذي بدأ بفعل النزاع. [18] يقدم نيكولاي ليدو *Nicholai Lidow* تفسيرا مفيدا لسبب ذلك، معتبرا أن توزيع الموارد "من أعلى إلى أسفل" (الموارد التي تأتي عائداتها إلى زعيم

المتمردين أولا، ويقوم بتوزيع الفوائد على المرؤوسين) تجعل المنظمات المتمردة أكثر تماسكا وخضوعا للمساءلة، في حين أن " تدفق الموارد من القاعدة إلى القمة "(الموارد التي يجمعها المرؤوسون ثم يتم إحالتها إلى القادة) تجعل من الصعب لقادة المتمردين أن يفرضوا إرادتهم.[19] وبالتالي، قد تفقد المجموعات قدرتها على العمل الجماعي (مثل الانفصال)، ولكنها قد تستمر في اللجوء إلى الحرب.

وقد يكون لمختلف الموارد الطبيعية أيضا آثار مختلفة على مدة الحرب وكثافتها. ويؤكد روس أن الموارد القابلة للنهب، مثل الماس، من المرجح أن تؤدي إلى إطالة النزاعات غير الحركية، ومن المرجح أن تزيد الموارد الإستراتيجية مثل النفط من مدة النزاع وشدته.[20]

II- التنمية الصحراوية بمفهوم دول المنطقة: مشاريع اقتصادية ذات طابع اجتماعي

بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها منطقة الساحل الإفريقي وباعتبار الحرمان النسبي كأحد أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم الأوضاع الأمنية وتدهورها تدريجيا في المنطقة، والتي تعتبر من أفقر الأقاليم في العالم، وبحسب مفهوم السلام الليبرالي، والليبرالية الاجتماعية، يجب وضع إستراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية شاملة من خلال تنمية الإنتاج وزيادة الدخول القومية والفردية، أي زيادة الثروة مع التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وهو تغير كمي وكيفي، بوضع برامج وسياسات في إطار التنمية الشاملة التي تهدف التغييرات هيكلية وإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية لتحسين مستوى المعيشة وأساليب الحياة في المجتمعات الصحراوية.

فالتنمية الاقتصادية حسب هذه المقاربة تتطلب بالضرورة نظرية في التغيير الاجتماعي تلقي ضوءاً على العوامل التي تحكم تغير قيم الأفراد ودوافعهم، ونشوء التنظيمات الاجتماعية وتطورها؛ وبناء نموذج تنموي ليبراليا، ويمكن تلخيص أهم المشاريع التنموية فيما يلي: يتطلب خفض الجوع نهجاً متكاملاً، وينبغي أن يشمل[21]:

- استثمارات من القطاعين العام والخاص لرفع الإنتاجية الزراعية؛ وتحسين إمكانية الحصول على المداخيل والأراضي والخدمات والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق؛ وتدابير رامية إلى تشجيع التنمية الريفية؛ وحماية اجتماعية لمن هم أكثر انكشافاً على المخاطر، بما في ذلك تعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الصراعات والكوارث الطبيعية؛ وبرامج تغذية محددة، خصوصاً لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة لدى الأمهات والأطفال دون سن الخامسة.

- بناء البنية التحتية من مدارس ومستشفيات والجامعات: إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ومنحهم فرص اقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرقة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

–تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتهيئة الظروف الاقتصادية والقانونية من خلال دعم المؤسسات الصناعية وإعداد البرامج المتكاملة من اجل توفير فرص العمل والتخفيض من حده البطالة وزيادة رفاهية المواطنين.[22]

–العمل على استغلال الثروات المتوفرة وتوزيعها توزيعا عادلا بين فئات المجتمع، وإدارة الموارد المتجددة خاصة المياه بأسلوب مستدام.

–تحقيق التنمية العمرانية المرتكزة على التخطيط الشامل وتوفير احتياجات المواطنين من الخدمات والمرافق العامة (مياه الشرب، الصرف الصحي، شبكات النقل....).

–تحقيق الأمن الغذائي، تشجع على الاستراتيجيات المتكاملة للتمكين من تحقيق الأمن الغذائي على جميع المستويات. وهذا معناه تحسين القدرة الإنتاجية لدول المنطقة بهدف تحسين القدرة الشرائية لسكان المنطقة من اجل مساعدتها في مواجهة الأزمات إي زيادة إنتاجية المحاصيل الأساسية، وتعزيز آليات السوق والتجارة والبنية الأساسية، والحد من الهدر والفواقد، مع تحسين الغذاء المتناول وتعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لحالات نقص المغذيات في الأغذية المتناولة.

– وضع استراتيجيات وبرامج وسياسات للتنمية الريفية المتكاملة المستدامة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستفيد البلدان من النهوض بالتعاون داخل الإقليم في التجارة والاستثمار في الأغذية والزراعة وكذلك تحقيق مواءمة السياسات الزراعية والغذائية والتجارية داخل الإقليم مع إيلاء الاعتبار الواجب للمزايا النسبية للبلدان، ومن اللازم إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لبحوث تحسين الإنتاجية والإرشاد وتعزيز الصلات بين البحث والتطوير والإرشاد بالتعاون مع أصحاب المصلحة والشركاء ذوي الصلة[23]. وهذا يشمل تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية والسياسات التنظيمية في جميع مجالات الزراعة والأغذية.وإضافة إلى ذلك، يعتبر إقامة نظام وطني للمعلومات الزراعية يتسم بالكفاءة ومدمج دولياً أمراً حيوياً بالنسبة للإقليم.

– تحسين المستوى الاقتصادي: ويركز هذا المحور على محاربة عوامل بروز تطور العنف من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.

وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون أورو منها: حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى جانب مبلغ 150 مليون اورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوربي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الإنفاق على الاستقرار. ويوضح الجدول التالي المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي وإستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل.[24]

فقد خصصت المفوضية الأوروبية مبلغ 337 مليون اورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012. هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون اورو موجهة لكل من بوركينافاسو ،مالي، النيجر، موريتانيا والتشاد. كما اقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164,5مليون اورو

من الصندوق الإضافي توزع على ست دول افريقية وهي: موريتانيا بمبلغ13 مليون اورو، بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون اورو، مالي ب15 مليون اورو،النيجر ب42,5 مليون اورو، التشاد ب 35 مليون اورو والسنغال ب5 مليون اورو.[25]

من الملاحظ أن هذه الإستراتيجية وعلى الرغم من عملية ربط المسألة الأمنية بقضية التنمية إلا أنها تركز الجهد الأكبر على الجانب الأمني الذي يبرز في كثافة البرامج الخاصة لتقوية القوات العسكرية مقارنة بالجوانب الأخرى من التنمية والتي بقيت محصورة في سياسة المساعدات فقط دون تطويرها إلى رفع الاستثمار المباشرة وهي بذلك لا تحمل جديدا للاستقرار في المنطقة.لان سياسة المساعدات ليست بالأمر الجديد في السياسة الأوروبية تجاه الساحل واتجاه إفريقيا ككل.

– تشجيع النزاهة والمحاسبة المحلية للأداء، وتطوير قدرات المؤسسات عادة إنشاء أو تقوية حضور إدارات الدولة خصوصا في الشمال المالي والنيجري، المساعدة على خلق فرص اقتصادية وتعليمية للتجمعات المحلية، ومساعدة الأقاليم المتأثرة من انعدام الأمن عبر إنشاء الطرق وتقديم الخدمات الاجتماعية والحد من تأثير التغيرات المناخي[26].

فيمكن لتكامل إقليمي وإستراتيجية شمولية أن تساعدنا في إيجاد تقدم في أي مشكلة خاصة، ويجب أن يصاحب تقوية القانون تقوية تنموية وتطوير الحكم الرشيد، وتحسين الوضعية الأمنية تحتاج إلي تطبيق تسلسلي مناسب وأسلوب تنسيقي لخلق تنمية مستدامة.

III– توطين البدو: تنمية بشرية مع الحفاظ على الهوية

إن التوطين هو ظاهرة اقتصادية واجتماعية وجماعية وتحولا في سلوك العشائر البدوية ظل مألوفا عندهم لفترات طويلة، وفي نفس الوقت من الصعب جدا تحديد طبيعة التوطين بصورة تاريخية محددة أو حصر المراحل التي ظهرت فيها، فهي ترجع إلى فترات زمنية غير محددة.

البدو والمجتمع البدوي: لعل أول ما يتبادر إلى الدهن عند ذكر كلمة بادية، عادة معنى الصحراء الشديدة الحرارة والقحولة، كما أن الترحال الدائم بحثا عن الكلاء هي السمات الرئيسة المميزة لسكانها الذين يسمون البدو الرحل أو الشعلة التي تضيء الصحراء.

تعبر البداوة نمط الحياة القائم على التنقل الدائم للإنسان في طلب الرزق حول مراكز مؤقتة يتوقع مدى الاستقرار فيها على كمية الموارد المعيشية المتاحة من ناحية وعلى كفاية الوسائل المستعملة في استغلالها من ناحية أخرى وعلى مدى الأمن الاجتماعي والطبيعي الذي يمكن أن يتوفر من جهة ثالثة.

وما لا شك فيه أن المجتمعات البدوية في المنطقة الساحلية الصحراوية هي مجتمعات تقليدية تمتاز بالبساطة وعدم التعقيد تعتمد على مجموعة من النظم والعلاقات الاجتماعية المتشابكة اللانظامية، حيث يقل فيها التخصص إلى ادني درجة ممكنة، كما قد ينعدم نظام تقسيم العمل بها على الإطلاق، وهذا على عكس المجتمعات الحديثة التي تؤكد ليس فقط على أهمية تميز النظم الاجتماعية والفصل بينها، بل تركز أيضا على

أهمية الهدف الذي يحققه كل نظام من هذه الأنظمة، حيث أن هذه المجتمعات لا زالت متواجدة خاصة في القارة الإفريقية (الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي)، تعتمد على أسلوب حياة اجتماعية قوامها التفاعل بين الفرد والجماعة من جهة، وبين البيئة الطبيعية من جهة أخرى وفق تقاليد وعادات متعارفة.

وتجمع كل الدراسات والمصادر المتوفرة حتى الآن على أن المجال الصحراوي قائم بالأساس على الحياة الترحالية الرعوية، وهناك جماعات قبلية مختلفة تنتقل من مجال لأخر وفقا للعديد من المحددات سواء الايكولوجية أو الأمنية أو السياسية، وذلك من أجل البحث عن مراعي خصبة تنتجع فيها، وتختلف تلك الاتجاهات حسب الظروف الأمنية والمناخية،فتارة تتجه نحو الشمال وتارة أخرى نحو الجنوب أو الشرق، بحثا عن سحب لعلها تمطر[27]، وخلال هذه التنقلات كان الرعاة الرحال ينتقلون بأموالهم ومساكنهم من مواشي وخيام وذلك تبعا لإستراتجيات معينة تساير الوسط الطبيعي الشحيح وطبيعة الصحراء القاسية جدا والظروف الحربية للمجموعات الموجودة في وجههم، فعند الترحال تجب معرفة مكان التهاطلات المطرية ومقدارها، والأماكن التي توجد بها النباتات، وبذلك فإن نمط العيش هذا القائم على الترحال لا يخضع في الأساس لأي حدود وترسيمات لمجال الرعي والانتجاع بالمجال. فالبدوي ينتقل في المجال بكل حرية.[28]

فالبدو الرحل الذين يقيمون في الخيام بالصحراء وهم بعيدون عن مراكز الحضر ويعتمدون في معيشتهم على الأغنام وبعض الجمال ينتقلون بواسطتها في الصحراء ويعيشون في عزلة تامة عن الحضر، يعشقون الصحراء ويضيقون ذرعا بالمدينة كلما جاءوا إليها وتحكم سلوكهم مجموعة من القيم والأعراف البدوية وعلى درجة كبيرة من التماسات والعصبية، وليس لمفهوم الدولة وجود فعلي بينهم ولهم قضاؤهم البدوي الخاص بهم في كل المنازعات والخلافات. فالدولة غير موجودة في هذا النمط من البداوة وبالتالي ليس هناك أي خدمات، فالعادات والتقاليد هي سلطتهم التشريعية والقضاء البدوي هو سلطتهم التنفيذية[29]،

وطرأت تغيرات كبيرة في السنوات الأخيرة على البيئة الصحراوية إذ لم تعد الصحراء رقعة معزولة تماما كما كانت في العقدين أو الثلاثة عقود الماضية، ومع ظهور السيارات قضت على عزلة البدو في تلك القفار وأصبحت السيارات بأنواعها وأشكالها وأغراضها المختلفة تجوب الصحراء أثناء الليل وأطراف النهار وقربت المسافات البعيدة ومكنت البدو من التواصل مع الحضر واستطاع البدو التعايش مع هذا الوافد الجديد على بيئتهم فاقتنوا السيارات واستعملوها لنقل المياه والأعلاف وحمل المتاع في حالات النقل والترحال، فقلما يخلو بيت أو مجموعة صغيرة من البيوت من السيارة أو صهريج ماء لخدمة البدو وتيسير أمور معاشهم، وأصبحت شيئا أساسيا في حياتهم ويعبرون بها الحدود إلى بلدان مجاورة إذا أمكنت أو دعت الحاجة.

وهناك نمط آخر البدو المستقرون أو المتحضرون الذين استفادوا من عملية التوطين وهم البدو الذين قطعوا شوطا طويلا في الحضارة واستقروا في المدن والقرى والتجمعات السكانية ويزاولون مختلف الأعمال التي يزاولها أبناء الحضر بالإضافة إلى اهتمامهم بالمواشي التجارة وزيادة الثروة الحيوانية بتشجيع ومساعدة من الدولة وهؤلاء البدو يشكلون قطاعا كبيرا نسبيا في المجتمع الشمالي من المنطقة الساحلية الصحراوية، حيث تخلوا عن

الماشية كمصدر رزق واتخذوها تجارة وهواية في كثير من الأحيان ومنهم من انقطعت صلته تماما بالماشية وانخرط في سلك أو مهنة مختلفة أو تجارة أو زراعة وذهب أبناؤهم إلى المدارس وتابعوا تعليمهم إلى أعلى المراتب التعليمية. إلا أنهم لا يزالون يؤمنون بالقيم اليدوية التي تحكم سلوكهم بوجه عام[30].

وباعتبار عملية التوطين كأحد أهم مداخل التنمية في المجتمعات الصحراوية، تعددت التعريفات المتعلقة بهذه العملية، ولعل أهمها هو تعريف كلايد ميتشيل عن استيطان البدو بأنه "التغيير العام من المعايير القبلية إلى المعايير الغربية"[31]،

كما أن مشاريع التوطين تشمل مشاريع تعليم البدو وتوفير الصحة، والاعتماد على أنواع أخرى من السعي للحصول على لقمة العيش وعلى موارد اقتصادية جديدة حيث إن عمليات التوطين ليست عمليات بسيطة، بل هي عمليات مركزة ومعقدة ويجب أن تؤخذ بنوع من التعقل ويجب دراستها بأسلوب علمي محدد وبشكل سليم،

فالتوطين من العمليات التي تتيح للجماعة البدوية مزيدا من الاستقرار والتوطن في نطاق مكاني معين في بيئتها أو في بيئات أخرى ملائمة وقريبة، وفي إطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الأساسية ورغباتها بغرض إحداث تغيير معين في نمط حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ضوء خطة مدروسة وضمن إطار السياسة القومية للدولة.

ولا ننكر حدة التناقض بين مفهوم الدولة وبين النظام القبلي حيث ترى الدولة في حركية القبائل البدوية وروحهم القتالية عوائق تحد من إحكام قبضتها عليهم وإخضاعهم لسلطتها، وبالمقابل لا يرى البدو في الدولة إلا قوة تجبرهم على قوانينها التي تتناقض مع الأعراف والتقاليد التي تقرها القبيلة، حيث أن عدم التوافق بين مفهوم القبيلة ومفهوم الدولة يتمثل في أن الانتماء للقبيلة وما يترتب على ذلك الانتماء من حقوق وواجبات يتحدد من خلال قرابة النسب والعصبية والانتماء إلى نطفة واحدة، بينما الانتماء للدولة أساسه قرابة الجوار ويتحدد من خلال مفهوم المواطنة والانتماء الجغرافي إلى مكان واحد، هذا لا يعني المطالبة باستمرار التنظيم القبلي لأن مسيرة التاريخ لا تتوقف وظهور الدولة، شئنا أم أبينا، حتمية تاريخية لا مفر منها، ولكن يجب التنبيه إلى عدم الانسياق بدون وعي وراء تحيزات خاطئة وغير مبررة، قد يكون البعض منها قُصِد منه الإساءة والتحقير للمجتمع البدوي من خلال الإساءة إلى التنظيم القبلي يشكل جزءا أساسيا من الهوية لهذه المجتمعات ومن الإرث التاريخي والاجتماعي والذي لو تفحصناه جيدا لوجدنا فيه من الإيجابيات ما يمكن تطويره والاستفادة منه بما يتمشى مع متطلبات العصر الحاضر.

وإن التطور الحاصل في عدد الساكنة في المدن الصحراوية، الذي هو ليس نتاج لعوامل ديموغرافية طبيعية، بل نتيجة كذلك لعوامل اقتصادية وسياسية وبيئية تختلف من منطقة لأخرى، والتي لها أثر كبير في توطين البدو الرحل واستقطاب وافدين جدد خصوصا من الشمال تدعيم وتطوير الصيد البحري، تمثلت أساسا في حضور الدولة كفاعل أساسي في حركية توزيع القبائل عبر سياسة الاستقرار وإحداث مدن كبرى ووسائل اتصال جماهيري،وربطها بسوق عالمية متحولة تتفاعل فيها عوامل متعددة لا دخل لإرادة المحلية القبلية فيها.

وقد تجلى أن بعض تنقلات البدو وحركتهم مخططة وتخضع لنظام محدد يحقق صالحها الاقتصادي، وعلى ذلك تبقى مسألة إمكانية إخضاع هذه الجماعات التخطيط والتنمية متوقفة على مدى قدرة المخططين على فهم أغراض التجوال وارتباطه بالمصالح الاقتصادية، وعلى فهم طابع البناء الاجتماعي والثقافي، كما يتوقف أيضا على نفاذ بصيرة المخططين وقدرتهم على رؤية إمكانية قدراتهم لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية. ويجب أن يكون الهدف الرئيسي هو تحقيق التكامل الاجتماعي والاقتصادي لكل جماعة مع المجتمع الأكبر وعلى المخططين أن ينظروا إلى المجتمع البدوي في ضوء العلاقات الاقتصادية وفي ضوء القيم التي تحدد وتتحكم في سلوك البدو ونود أن نقول إن مخططات التنمية يمكن أن تجد فرصة أكبر للنجاح إذا انطلقت من ذلك المنظور وركزت على الخلفية الاجتماعية وعلى قيمهم ونظمهم، كما يجب أن تتفق سياسات التخطيط للتوطين مع اتجاهات البدو وألا تتضمن إجراءات التوطين ما يتعارض مع قيمهم أو يهاجم مبادئهم أو يهدد أمنهم.

كما يجب مراعاة الجوانب النفسية للبدو مع محاولة تقوية الصلة وزيادة الثقة بينهم وبين الدولة وتحقيق الاتصال الروحي والاجتماعي بينهم وبين الجماعات غير البدوية في المجتمع. وفي إطار التعليم والثقافة فمن الضروري الاهتمام بمناهج التعليم الذي يتفق مع البيئة الصحراوية، ومع إنشاء معاهد أو كليات إقليمية في المناطق الصحراوية تدرس المقررات المناسبة لتنمية الصحراء مثل تنمية الثروة المعدنية والمحاجر والمياه الجوفية والمناخ والنباتات والأعشاب الطبية والمحاصيل والفواكه التي يمكن أن تستزرع في تلك المناطق والصناعات التي يمكن أن تقوم عليها.

من خلال مجموعة كبيرة من الحوارات والمقابلات مع مراحل التوطين: يمر التوطين بعدة مراحل هي[32]:

1- مرحلة الدراسة: عن طريق إجراء البحوث والدراسات الخاصة بعملية التوطين، حيث يجب أن تكون هي المرحلة الأولى في عملية التوطين وهي تتقسم الى نوعين من الدراسات:

أ- دراسات وأبحاث اجتماعية وثقافية تجري على الجماعات البشرية متضمنة دراسة رغبات وميول أفرادها للتعرف على الأوضاع التي تناسبهم، ولاختيار أنسب الطرق التي تحقق استقرارهم ووطنهم دون المساس بقيمهم الأساسية.

ب- دراسات وأبحاث علمية تتعلق بالبيئة والتربية والجوانب البيولوجية لاختيار أنسب الأماكن للتوطين ولاستغلال إمكانيات البيئة الى أقصى حد.

2- مرحلة التخطيط الكامل للمجتمعات الاستنباطية الجديدة: وتتضمن هذه المرحلة ما يلي:

أ. نشر دعوة التوطين بين الجماعات المقصود توطينها وتمهيدهم للحياة الجديدة.

ب. إعادة البرامج والمشروعات الضرورية للحياة في المجتمع الجديد.

ج. وضع تخطيط للتنظيم الملائم لهذه الجماعات.

د. تجهيز الخدمات الحياتية، و التعليمية والثقافية والصحية وخدمات المواصلات.

هـ. تجهيز وسائل الاتصال ورصف الطرق بين مراكز التوطين.

د. إعداد خطة الإنتاج من حيث مستلزماته وتقدير نتائجه وتسويق المنتجات.

3- التنفيذ وتكيف البدو حضاريا واجتماعيا واقتصاديا للأوضاع الجديدة: تعتبر هذه المرحلة من أصعب المراحل، ولكنها نهاية كل المراحل، وذلك لأن المرحلتين السابقتين، الدراسة والتخطيط والمرحلة التالية لمرحلة التنفيذ، التقييم والمتابعة كلها تهدف إلى أن يصل إلى تنفيذ امثل يتحقق من خلاله تكيف البدو على الأوضاع الجديدة، ويجب الوضع في الاعتبار أن عملية التوطين لابد أن تواجه مشكلات تتعلق بسوء التكيف في بداية الأمر، ثم نقل هذه المشكلات يوما بعد يوم بتكرار التعديلات وملاحقة المشكلات بالحلول المناسبة والمرونة في التنفيذ.

4- مرحلة التقييم: وهي مرحلة ضرورية يتم فيها تقييم المشروعات والخطط وتقدير النتائج التي أمكن التوصل اليها، ولا نعني بالتقييم تقييم الجوانب الإقتصادية فقط، بل تقييم الجوانب المعنوية وما يتعلق بإمكانيات تحقيق التكيف والتأقلم للبيئة الجديدة وللأعمال والعلاقات الجديدة.

5- مرحلة التوسع والتعميم: من الطبيعي الا تبدأ هذه المرحلة إلا بعد أن يثبت التقييم أن تجربة التوطين قد نجحت، وأن النتائج المرجوة قد تحققت أو على الأقل أقتربنا منها، وهذه المرحلة تعني تعميم التجربة على جماعات أخرى غير الجماعة التي أجريت عليها التجربة الأولى ولكن مع إدراك التفاوت بين الجماعات ويلاحظ أن تطبيق تجارب التوطين لا يمكن أن تتم بصورة موحدة بالنسبة الكل الجماعات، فلابد من أن تكون هناك مواصفات خاصة لكل عملية توطين، ولا بد أن يختلف التخطيط لكل عملية من حيث التفاصيل وفقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية.

ويراعي أنه لابد من توفر عدد من الخدمات في المجتمع الجديد مثل الخدمات التعليمية والاجتماعية والطبية والسكنية والإدارية، ذلك أن المنطقة التي سيتم التوطين فيها ستصبح منطقة عمران بشري لا يمكن أن تستقيم فيها الحياة بدون توفر هذه الخدمات، لذلك فإن نجاح خطة التوطين يرتبط بوجود الخدمات، حيث أن توفرها يعفي من الإحساس بالمتاعب التي تساعد على سوء التكيف، كما أن توفر الخدمات المختلفة يؤدي إلى إحساس المجموعة بالاكتفاء الذاتي وسهولة المعيشة دون اللجوء الى مناطق أخرى أو العودة للموطن.

الخاتمة

من خلال هذه المداخلة نقترح عملية التوطين كأحد أهم مداخل التنمية للمجتمعات الساحلية الصحراوية، والتوطين هو من العمليات التي تتيح للجماعة البدوية مزيدا من الاستقرار في نطاق مكاني معين ملائم، وفي إطار من ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الأساسية ورغباتها وخلال فترة زمنية محددة بغرض إحداث تغيير معين في نمط حياتها الاجتماعية والاقتصادية، وعلى ضوء خطة مدروسة وضمن إطار السياسة القومية للدولة.

حيث أن أهم إشكالية تطرح أثناء عملية التنمية بالمفهوم الليبرالي الحالي في دول المنطقة هو التناقض الحاد بين مفهوم الدولة وبين النظام القبلي حيث ترى الدولة في حركية القبائل البدوية وروحهم القتالية عوائق

تحد من إحكام قبضتها عليهم وإخضاعهم لسلطتها، وبالمقابل لا يرى البدو في الدولة إلا قوة تجبرهم على قوانينها التي تتناقض مع الأعراف والتقاليد التي تقرها القبيلة.

فعدم التوافق بين مفهوم القبيلة ومفهوم الدولة يتمثل في أن الانتماء للقبيلة وما يترتب على ذلك الانتماء من حقوق وواجبات يتحدد من خلال قرابة النسب والعصبية والانتماء إلى نطفة واحدة، بينما الانتماء للدولة أساسه قرابة الجوار ويتحدد من خلال مفهوم المواطنة والانتماء الجغرافي إلى مكان واحد، لذلك يجب التنبيه إلى عدم الانسياق بدون وعي وراء تحيزات خاطئة وغير مبررة، قد يكون البعض منها قُصِد منه الإساءة والتحقير للمجتمع البدوي من خلال الإساءة إلى التنظيم القبلي الذي يشكل جزءا أساسيا من الهوية لهذه المجتمعات ومن الإرث التاريخي والاجتماعي لهم، والذي لو تفحصناه جيدا لوجدنا فيه من الإيجابيات ما يمكن تطويره والاستفادة منه بما يتمشى مع متطلبات العصر الحاضر.

لذا يجب وضع إستراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة من خلال التنمية الاقتصادية تنمية الإنتاج وزيادة الدخول القومية والفردية، أي زيادة الثروة مع التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وهو تغير كمي وكيفي، ولم يعد من الضروري أن نتكلم عن تنمية اجتماعية وتنمية اقتصادية، أي يجب المساهمة في الاقتصاد العام والتنمية الاجتماعية؛ من خلال تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المتكاملة المستدامة. وإضافة إلى ذلك، العمل على استغلال الثروات الطبيعية واستغلالها الاستغلال المثل والنهوض بالتجارة والاستثمار في الأغذية والزراعة وكذلك تحقيق مواءمة السياسات الزراعية والغذائية والتجارية داخل الإقليم، مع إنشاء البنية التحتية (المدارس المستشفيات، شبكات النقل...) بهدف تحسين المستوى المعيشي للإفراد.

وباعتبار عملية التوطين كأحد أهم مداخل التنمية في المجتمعات الصحراوية تعتبر عمليات التوطين عمليات ليست بسيطة، بل هي عمليات مركزة ومعقدة ويجب أن تؤخذ بنوع من التعقل ويجب دراستها بأسلوب علمي محدد وبشكل سليم، **تستلزم بالأساس مراعاة** ظروفها وقيمها ونظمها واحتياجاتها الأساسية ورغباتها وخلال فترة زمنية محددة بغرض إحداث تغيير معين في نمط حياتها الاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة الخصائص التي يتميز بناء المجتمع الصحراوي الذي تتحكم فيه العادات والتقاليد، وكذلك البيئة التي يعيش فيها، على ضوء خطة مدروسة وضمن إطار السياسة القومية للدولة.

الهوامش:

[1] – The social psychology of protest, Jacquelien van Stekelenburg and Bert Klandermans, VU University, The Netherlands , Sociopedia.isa,2010
http://www.scribd.com/doc/56263928/…

[2] Ibid

[3] – نوفل الحاج لطيف، النظرية الليبرالية ومسألة المساواة جون رولز وروبارت نوتزك ضد المنفعية، مجلة هرمس، المجلد الثاني العدد الرابع، جامعة القاهرة، سنة 2013 الرابط:
https://scholar.cu.edu.eg/?q=hermes/files/nwfl_lhj.pdf

[4]– نبيل بويبية، الجزائر والمشاريع الاقليمية والدولية لبناء السلم في منطقة الساحل الافريقي، الرهانات والتحديات، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2018

[5] – Karen Ballentine, Program on Economic Agendas in Civil Wars, Principal Research Findings and Policy Recommendations, New York, International Peace Academy, April 2004, p 3. Website , https,//www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/eacwfinal.pdf

[6]– لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، البيئة والصراع وبناء السلام، مذكرة مفاهيمية، نيويورك, لجنة بناء السلم، 8 مايو 2008.

[7]– المرجع نفسه.

[8]– وقد استخدم مفهوم لعنة الموارد لأول مرة في عام 1993 من قبل ريتشارد أوتي Richard Auty انظر

Richard M. Auty, Sustaining Development in Mineral Economies, The Resource Curse Thesis, London, Routledge, 2003. Website , https,//link.springer.com/chapter/10.1007/978-1-349-13460-1_4

[9] -Terry Lynn Karl, The Paradox of Plenty, Oil Booms and Petro-States, Los Angeles, University of California Press, 1997 website , http,//www.barissanli.com/pdf/kisiselcalismalar/bsanli_Paradox_of_Plenty.doc ;

[10] - Ian Bannon and Paul Collier, eds. Natural Resources and Violent Conflict, Actions and Options, Washington DC, World Bank, 2003; Paul Collier et al., Breaking the Conflict Trap, Civil War and Development Policy, Washington DC, World Bank, 2003. Website , http,//documents.worldbank.org/curated/en/578321468762592831/pdf/282450Natural0resources0violent0conflict.pdf

– إما من طرف حكومة فاسدة، أومتمردين جشعين، أو غرباء أي من طرف أجانب جشعين حسب كولر بول.

[12] -Richard Posner, "The UN's Human Development Index: A Critique," Beckner-Posner Blog, posted on December 15, 2007.

[13] -Humphreys, Natural Resources, Conflict, and Conflict Resolution, Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research 2003. website , http,//hpcrresearch.org/sites/default/files/publications/Essay.pdf

[14]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الانتعاش الاقتصادي بعد انتهاء النزاع، تقرير عن منع الأزمات والتعافي منها، ص44.

[15]– المرجع نفسه.

[16]– المرجع نفسه.

[17] –Tony Addison and S Mansoob Murshed, Explaining Violent Conflict, Going Beyond Greed Versus Grievance, Special Issue of International Development, 15, no. 4.

[18] -Ross. What do We Know about Natural Resources and Civil War? Op, cit, pp 337-356.

[19] - Nicholai Lidow, Resources and Rebel Organization, A Comparative Study of Armed Groups in Ituri, paper prepared for the Midwest Political Science Association Conference, Chicago, IL, April pp 2-5, 2009.

[20] – Idem

[21]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم2014 ، تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة2014 . الرابط: http://www.fao.org/3/i4030a/i4030a.pdf

[22]– معوان مصطفى، دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد" كلية الحقوق، سيدي بلعباس،23/22 أفريل 2003 الموقع: https://cutt.us/sJrxN

23– منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة، الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت، 2017 ص87

[24]– عادل حجازي. الاستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل، مركز الابحاث الاستراتيجية.2014 ص145.

[25]– حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة ومنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأوروبية في الساحل الافريقي، رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2015. الرابط: http://thesis.univ-biskra.dz/1468/1/Scien_po_m8_2015.pdf

[26]– ستيفاني بيزارد، مايكل شوركين: تحقيق السالم في شمال مالي، الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وآفاق التسوية الدائمة مؤسسةRAND،2015.الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR800/RR892/RAND_RR892z1.arabic.pdf

[27]– محمد عبد الهادي دكلة .و آخرون المجتمع البدوي .جامعة بغداد1979 .، ص،59

[28]– صلاح الفوال، دراسة في علم الاجتماع البدوي، دار غريب للطباعة والنشر، 2005، ص 280–281

[29]– عبد الله محمد عبد الرحمن: التوطين و التنمية في المجتمعات الصحراوية، دار المعرفة الجامعية 1991 ص 112.

30– لغريبي نسيمة: بناء المجتمع التقليدي، حالة البدو المهاجرين إلى مدينة توقرت: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17، سنة 2017 ص 273.

[31] – Hakem(r), Element pour une économie politique de nomadisme Précolonial en alger,INS, alger 1984.

[32]– نتائج استخلصت من خلال مقابلات أجريت من قبل الباحث مع زعماء قبائل التوارق بين سنوات 2013 و2017 أثناء تحضيره لأطروحة الدكتوراه.